ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (13)
أكتوبر 2015

اللائحة التنظيمية لتجنيس الكفاءات العلمية العربية بالمملكة العربية السعودية

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 عامًا Years
منذ 1994 Since

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر أكتوبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: " اللائحة التنظيمية لتجنيس الكفاءات العلمية العربية بالمملكة العربية السعودية ".

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الورقة الرئيسة: د. حميد المزروع	3
التعقيب الأول: أ. عبدالله الضويحي	5
التعقيب الثاني: د. عبدالسلام الوايل	8
المحاور:	9
التجنيس ما بين التأييد والمعارضة	9
تجنيس الكفاءات وتساؤلات ملحّة	11
التأسيس قبل التجنيس	12
اللغة العربية والتجنيس	14
الانتقائية التعجيزية بنظام التجنيس	19
المشاركون في نقاشات التقرير	21

الورقة الرئيسة: د. حميد المزروع

عرض د. حميد المزروع ورقة عمل بعنوان: اللائحة التنظيمية لتجنيس الكفاءات العلمية العربية بالمملكة العربية السعودية، وجاء نصها كما يلي:

تمهيد: تهدف هذه الورقة إلى وضع تصور أولي لإعداد اللائحة التنظيمية بموادها (المعايير والشروط)، الخاصة باستقطاب وتجنيس الكفاءات العربية من حملة الشهادات العليا لجميع التخصصات النوعية والنادرة التي تحتاجها المملكة العربية السعودية لتعزيز خططها التنموية وارتقائها العلمي، ولتصبح من ضمن الدول المتطورة علمياً وصناعياً. لا شك أن العلماء والمتخصصين، ثروات لا تقدر بثمن لما لهم من أدوار حيوية في قيادة التوجهات العلمية والبحثية في الجامعات ومراكز البحوث، إلى جانب أهميتهم الجوهرية في قيادة القطاعات الاقتصادية والصناعية المتنوعة، ولكونهم أيضاً رموزاً ومصادر إلهام للأجيال الحالية والقادمة، لذلك نجد أن الدول العظمى تتهافت على هذه النخبة من العقول المهاجرة باعتبارها من الكفاءات العلمية، وتقدم لها جميع المحفزات اللازمة لاستقطابها وتجنيسها للاستفادة من إمكاناتها العلمية ولخدمة حركة التنمية في الوطن.

لقد أدرك الملوك والقادة في المملكة العربية السعودية، ومنذ عهد الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه أهمية تجنيس الكفاءات العربية، حيث عملوا مستشارين وأطباء ودبلوماسيين، ولعل أشهرهم معالي السفير الجارودي، والعديد من الكفاءات التي خدمت المملكة وأفنت حياتها لرفع عزتها، وقد كان آخر قرار لتجنيس الكفاءات العربية في عهد الملك عبدالله طيب الله ثراه عام (1428هـ)، حيث أصدر قراراً وليس مرسوماً ملكياً، لتجنيس عدد من الكفاءات العربية وفق الضوابط المعمول بها في تلك الفترة.

تجدر الإشارة إلى أن لائحة التجنيس المقترحة هنا لا تتقاطع مع ما ورد في نظام الجنسية العربية السعودية الصادر برقم 8604/20/8، وتاريخ 22 صفر 1374هـ، حيث إن أهداف اللائحة محل الاهتمام تستهدف بالمقام الأول الكفاءات العلمية المميزة مع عوائلهم لتميزهم عن غيرهم بحكم مؤهلاتهم.

تعريف الكفاءات العلمية:

يقصد بالكفاءات العلمية الحاصلون والحاصلات على درجة الدكتوراه أو الماجستير من مواطني الدول العربية أو الإسلامية في التخصصات المنصوص عليها في تعريف الكفاءات العلمية وهي: (الطب، الهندسة، الصيدلة، الحاسب، علوم الفضاء، تقنية النانو، الطاقة الذرية،والعلوم الأخرى)، وأن تكون شهادتهم من جامعات معترف بها ومصنفة.

وتتكون اللائحة من أربع مواد أساسية يتفرع منها فقرات تفصيلية، وهي فعلياً عبارة عن معايير لتقويم المتقدم علمياً وتحديد درجة استحقاقه للجنسية السعودية، وقد وضع لكل معيار درجات وفقاً لأهميته. كما وأن التخصصات العلمية الموضحة بالتعريف جزء لايتجزأ من اللائحة ومواد اللائحة كالآتي

المادة الأولى: وتشمل البيانات الشخصية، والعنوان، الاسم الرباعي، الجنسية الحالية، الحالة الاجتماعية، العنوان الحالي.

المادة الثانية : وتشمل المؤهلات العلمية :

- أ- الدرجة العلمية: دكتوراه ( ) ماجستير ( )
- المرتبة العلمية: أستاذ( )، أستاذ مشارك ( )، أ مساعد ( )
- ب- اسم الجامعة: .....
- ج- الدولة: .....
- د- صورة الشهادات

المادة الثالثة: (إثرائية) وتشمل اللغات، الدورات، المؤتمرات والمشاريع البحثية،

- أ- اللغة الأساسية: ( )، أخرى ( )
- ب-الدورات:
- ج- المؤتمرات :
- د- المشاريع البحثية:
- المادة الرابعة: وتشمل العمر، الحالة الصحية والذهنية .
- أ- العمر :
- ب- الحالة الصحية والذهنية:(توفير تقرير طبي)

ونقترح أن يكون تقسيم الدرجات على المعايير (معيار+ فقرات)، على النحو الآتي:

- المادة الثانية :(صفر-50) درجة
- المادة الثالثة : (صفر-30) درجة .
- المادة الرابعة :(صفر-20) درجة .
- المجموع : 100 درجة .

شروط الاجتياز:

1- الحصول على أكثر من 75% .
2- العمل داخل المملكة العربية السعودية .
3- الانتماء والولاء للمملكة العربية السعودية واحترام أنظمتها .
4- الحصول على الموافقة الأمنية .

الجهة المشرفة :

تشكل لجنة خماسية تحت إشراف وزارة الداخلية، ومن وزارة التربية والتعليم والأحوال المدنية، لتحديد الإجراءات المتصلة بتطبيق جميع المواد والشروط المعتمدة باللائحة بحسب التخصص أو العلاقة، والبت بطلبات المتقدمين خلال فترة زمنية لا تتجاوز عن سنة واحدة.

وأخيراً يمكن القول أن التصور الأولي للائحة أعلاه قابل لإضافة مواد أو فقرات أخري، وكذلك إمكانية معالجة توزيع الدرجات.

التعقيب الأول: أ. عبدالله الضويحي

عقب أ. عبدالله الضويحي على ورقة د. حميد المزروع حول اللائحة التنظيمية لتجنيس الكفاءات العلمية العربية بالمملكة العربية السعودية، حيث أشار بداية إلى أن التجنيس في عمومه وتجنيس الكفاءات على وجه الخصوص غير مألوف في عالمنا العربي ونحن جزء من هذا العالم لسببين:

- **الأول:** أننا نفتقد لثقافة التجنيس.
- **الثاني:** البيروقراطية وصعوبة لوائحه.

ما زال هناك من ينظر للجنسية على أنها حق مقدس لا توهب ولا تعطى إلا في حالات نادرة أو استثنائية وأن الكفاءة المهنية لا تعني أهلية الحصول عليها أو أنها تؤدي لمزاحمته على فرص العمل. وهذا غير صحيح فالجنسية ليست دليلًا أو مقياساً على الوطنية لكنها قد تؤدي إليها والعكس غير صحيح.

المجتمعات الواثقة من نفسها وذات الكثافة السكانية لا تخش ذلك بل تبحث عمن يساعدها على التنمية والنهوض فالكفاءات العلمية هي الثروة الحقيقية لأي بلد ينشد الاستقرار والمنافسة التنموية بمفهومها الشامل فسياسة التجنيس المبني على أسس تنموية يتيح لأي بلد أن يستحوذ على كفاءات مؤهلة وقادرة على التغيير بل وتغيير وجه الدولة نحو الأفضل (الولايات المتحدة أنموذجاً).

ونحن في المملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم وفي درجته الثالثة ولدينا كثافة سكانية وبالتالي يفترض ألّا يثير تجنيس الكفاءات لدينا أدنى حساسية بل علينا أن ننظر لوجهه الإيجابي على أننا في الوقت نفسه يجب أن نراعي مدى الحاجة له وتقنينه حتى لا يتحول إلى عبء فالتجنيس من جانب آخر يضيف أعباء على الدولة كحقوق المواطنة ومتطلباتها لكن السؤال المطروح: هل نحن فعلًا نسير في هذا الاتجاه وهل نمهد للوصول إليه !؟ ... تجنيس الكفاءات عادة يأخذ أحد طريقين:

- إما: رغبة الكفاءة نفسها.
- أو: رغبة الدولة في هذه الكفاءة أو تلك.

إن النظر في لائحة التجنيس لدينا لا يمهد لأي من الطريقين لعدة أسباب لعل من أبرزها:

1. ربط التجنيس بالعروبة والإسلام.
2. الإقامة في المملكة 10 سنوات.
3. شهادة من إمام المسجد.
4. المؤهل وليس الخبرة.

هذه الشروط وغيرها عندما يطّلع عليها الراغب في الجنسية أو من تعرض عليه يدرك مسبقاً أنها لا تنطبق عليه ومن ثَم استحالة الحصول عليها لذلك لا يتعب نفسه في البحث عنها.

وإذا كنا جادين في تجنيس الكفاءات فإننا بحاجة إلى تعديل بعض بنود اللائحة وتطويرها بما يواكب روح العصر ومن أبرزها:

1. توزيع النقاط ألتي أشار إليها د. حميد والتي تؤهل للحصول على الجنسية.
2. شهادة إمام المسجد.
3. تعديل (الكفاءات العربية والإسلامية) إلى (الكفاءات غير السعودية).
4. الاهتمام بالخبرة فالحاصل على ماجستير مع خبرة عدة سنوات أفضل من حاصل على الدكتوراه فقط من دون خبرات في حين ترى اللائحة العكس.

أما ما حصل عام 1428 من تجنيس عدد من الكفاءات بأمر ملكي من الملك عبدالله رحمه الله كما أشار د. حميد فهذا استثناء قد لا تنطبق عليه اللائحة والراغبون في الجنسية لا يدركون ذلك مما يستلزم معه تعديل اللائحة وفي نهاية الأمر فإن منح الجنسية مرتبط بصاحب القرار وما يراه حتى لو تحققت الشروط.

هناك نقطة أكثر أهمية حيث تأسست أول مدرسة نظامية في المملكة (مدارس الفلاح) 7/12/1905 الموافق 1323هـ وفي رواية أخرى المدرسة الصولتية 1274م وسافرت أول بعثة سعودية للخارج 1928/1346.. وعلى مدى قرن ونيف من التعليم و90 عاماً من الابتعاث والعديد من القدرات السعودية التي أثبتت جدارتها وتتوالى نجاحاتها عالمياً هل عجزنا عن توفير الكفاءات القادرة على تسيير منظومة التنمية أم أن التنمية لدينا تتسارع بدرجة يصعب معها توفير هذه الكفاءات وإعدادها وهنا نحن أمام أمرين:

- إما: أننا استطعنا توفير هذه الكفاءات ولكننا لم نستطع توظيفها والاستفادة منها بصورة صحيحة.
- أو: أننا ما زلنا في حاجة ومن ثَم فإن التجنيس هو الحل.

وفي كلا الحالين لا غنى عن تجنيس الكفاءات لكنه التجنيس المقنن مع الاهتمام بكفاءاتنا حتى لا نفقدها فالظروف تتغير وما كان محظوراً بالأمس قد يكون مطلوباً في الغد.

التعقيب الثاني: د. عبدالسلام الوايل

أشار د. عبدالسلام الوايل في تعقيبه إلى أن الكفاءات البشرية المميزة، والكفاءات العلمية أحدها، ثروة. والأمم تتنافس على الثروات. لذا، يقارب هذا الموضوع بعقلية التنافس. وفيما يخص الكفاءات العلمية واستقطابها، فإن للمملكة سجلًا ناجحاً. لكنه يكاد يقتصر على كفاءات علمية في العلوم الدينية تحديداً، كتجنيس الشيخ عبدالرزاق عفيفي مثلًا وتعامل أشبه بالتجنيس مع طائفة واسعة من الكفاءات العلمية في العلوم الدينية، نذكر منهم المشايخ محمد قطب ومناع القطان وأبو غدة وشيبة الحمد وجعفر شيخ إدريس وزين العابدين الركابي وعبدالله بن بيه وغيرهم. وتم استقطاب الأسماء أعلاه من أجل المشاركة في صياغة مشهد العلوم الدينية وإنتاجها. كما أن هناك تجربة مماثلة، وإن كان بوزن أصغر، مع بعض أعلام العلوم الأدبية كالنقد والنحو والبلاغة ممن شاركوا في صياغة المشهد الأدبي قبل عقود، كأحمد فرح عقيلان. واستحضار تجربة استقطاب الكفاءات العلمية في المعارف الدينية مهم للقياس عليه فيما يخص الكفاءات العلمية في العلوم الطبيعية والاجتماعية. ولو كان حال العلوم الطبيعية والاجتماعية لدينا وواقعهما شبيهاً بمشهد العلوم الدينية والأدبية لدينا وواقعهما لكنا شهدنا حالات تجنيس كفاءات علمية ربما تسرع في طرح نظام خاص بتجنيس هذه الفئة. لكن الحال، كما نعرف، يشهد ضعفاً في الإنتاج العلمي في مجالي العلوم والعلوم الإنسانية. والمؤسسات المنوط بها إنتاج المعرفة العلمية، أي الجامعات، ليست مصممة لإنتاج المعرفة العلمية، بل هي متمحورة حول التدريس أساساً. لذا، سيظهر دائماً الخوف من المطالبة باستقطاب كفاءات علمية من دون أن توجد الأطر المؤسسية المطلوبة لتأمين استمرارية الإنتاج العلمي. فالعلماء المستقطبون في المجالات الدينية وجدوا أنفسهم وسط إطار مؤسسي يدفعهم للإنتاج، كالجامعات والتدريس في المساجد والمجادلات العلمية...إلخ.

وفيما يخص النظام المقترح من قبل د. حميد المزروع، فإنه يقترح معياراً يختلف عن معيار الشهادة، فحمل الشهادة وحدها، كالدكتوراه مثلًا، لا يعد ميزة كبرى في عالم اليوم. لذا، يقترح البحث عن معايير أخرى، كبراءات الاختراع والحصول على رقم معين من الاقتباسات للأوراق المنشورة في كشافات الـISI والحصول على جوائز علمية والإثراء العلمي والنظري في المجالات العلمية، وهذا الأخير يختص أكثر بمجالي العلوم الاجتماعية والإنسانيات بحسبان أن النشر في هذين المجالين عادة يتم باللغة الأم التي لا تغطيها قواعد الـISI.

المحاور:

التجنيس ما بين التأييد والمعارضة:

قال د. خالد الرديعان في مداخلته: أنا مع فتح الباب لتجنيس كل من يفيد بلدنا بصرف النظر عن مؤهلاته العلمية بما في ذلك الرياضيون والفنانون وكل من يمكنه رفع اسم المملكة العربية السعودية.. يلزم مع ذلك التخلي عن شرط العشر سنوات إقامة وخفضه إلى فترة أقل.. وكذلك من تزوج بسعودية بحيث ننظر إلى الجانب الإنساني للحد من تشتت الأسر. ولا يمكن تجاهل قضية البدون فهي ملحة وتحتاج إلى معالجة عاجلة وذلك بمنح الجنسية لمن ينطبق عليهم شرط الإقامة أو وجود أقارب له في المملكة.

وذكر كذلك أنه يميل إلى فكرة د. عبدالسلام فيما يخص بغياب البنية التحتية التي تؤهلنا لتجنيس بعض الكفاءات وخاصة تلك ذات التخصصات العلمية المعقدة كالفيزياء والذرة والنانو... غياب المحاضن العلمية التي يمكن لهؤلاء العمل فيها يعد معوقاً كبيراً... صحيح أن هذا الشرط لا ينطبق على مستشفياتنا وجامعاتنا لكنه قد يتعذر في بعض التخصصات.. كما يميل كذلك إلى الحد من تجنيس أصحاب التخصصات الشرعية فنحن لسنا بحاجة لهم، بل إن تجنيس بعضهم كان وبالًا علينا خاصة من كانت لهم أجندات سياسية (كالإخوان المسلمين). هناك بطبيعة الحال فئات لا ينطبق عليها شرط المؤهلات العلمية كبعض التجار ورجال الأعمال وممن يعملون بين ظهرانينا من الوافدين فبعضهم لديهم رؤوس أموال كبيرة وعملية تجنيسهم سيكون لها مردود اقتصادي كبير للحد من خروج الأموال إلى دول أخرى.

واتفق أ. عبدالله الضويحي مع د. عبدالسلام الوايل في اعتبار تجنيس الكفاءات الدينية سابقاً أساساً لتجنيس الكفاءات العلمية وفي وضع نظام خاص لتجنيس الكفاءات يراعي الحاجة ونوعية وقدرة الكفاءة ومدى الحاجة إليه. فلائحة التجنيس الحالية لا تأخذ ذلك في الاعتبار؛ لذا يصعب تجنيسهم إلا بقرار من القيادة السياسية... ما يتعلق بالشهادة فهي موجودة في اللائحة وليست مقترحاً من د. حميد.

وعلق أ. عبدالله الضويحي كذلك على ما طرحه د. خالد الرديعان بأن البدون وضعهم مختلف فهم يستعيدون الجنسية في معظمهم وليس تجنيسهم وتدخل فيها العشائرية والأصول أو الجذور لهذا لم يتطرق لهم في تعقيبه.. التجار والرياضيون والفنانون وغيرهم هم من قصد عندما تحدث عن العشر سنوات وشهادة الإمام والخبرة بدلًا من الشهادة .. لهذا فإنه يتفق تماماً مع د. خالد في ذلك.

وأشار د. حمزة بيت المال إلى أن القضية قضية ثقافة قبول، كما يجب التساؤل ما المردود الذي يمكن أن يتحقق للبلد؟ .. وربما نحتاج لبعض الوقت للتصالح مع بعضنا الآن فما زالت كثير من أمور الاقصاء قائمة لمن يحمل الجنسية السعودية الآن فكيف سيكون حاملها الجديد حتى لو كان عالم ذرة.

ومن جانبه أوضح د. حميد المزروع أنه لم ينتقد اللائحة لأنه من وضع التصور الأولي لها، لخدمة الهدف الأساسي وهو استقطاب الكفاءات العربية وتجنيسها، كما أن الملاحظات على اللائحة من شأنها إعادة صياغتها بالشكل النهائي. وأوضح د. حميد كذلك أن اللائحة (مسودة)، تخدم مشروعاً وطنياً لدعم الحركة العلمية بالمملكة، وقد نختلف بمضامين المعايير أو الشروط، وهذا أمر طبيعي لاختلاف زوايا الرؤية، الأهم هو دراسة القضية وبلورة نظام تشريعي يقدم على شكل لائحة ليرفع لأصحاب القرار لدراسته واعتماده.

وقال أ. مسفر الموسى أن الموضوع الذي طرحه د. حميد المزروع حيوي وتنموي بشكل كبير.. جعل المملكة بيئة جاذبة للمتميزين في مجال البحوث العلمية والإنتاج المعرفي سينقلنا بالتأكيد إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي.. بشرط توفير البيئة البحثية المناسبة وعزلها عن البيروقراطية الحكومية.. ولن يتأتى ذلك إلا بربطها بالسوق والمعمل والمصنع مباشرة.. وأن ينظر إليها من وجهة نظر تنافسية، رأسمالية ونفعية براجماتية.. وإذا استطاعت المملكة فعل ذلك.. فإن هذا المشروع من شأنه إحداث هزة ثقافية داخل المجتمع بشكل عام وداخل المؤسسات الأكاديمية والمعاهد البحثية بشكل خاص.. إذ ستكون نظرة هذه المؤسسات للإنتاج المعرفي بشكل مختلف.. وستوجه إنتاجها الذاتي ليتسق مع هذا السوق الجديد.. الباحثون والأكاديميون في أي بلد في العالم.. لا تشملهم نظرة التوطين.. وإنما يكون المعيار في اختيارهم دائماً تنافسياً.. ولأننا نتحدث في المعايير.. فإن المعايير التي وضعها غير كافية للفرز بين الأصلح والأكفأ.. بمعنى أن المؤتمرات والدورات قد لا تعطي قياساً حقيقيا لمدى الكفاءة والتميز.. ويمكن في هذا الجانب الركون للمعايير التي تضعها المؤسسات الخاصة في التقييم.. مثل الإنتاج العلمي.. وكمية الإحالات له.. وبراءات الاختراع ونحوها من المعايير اللصيقة بالإنتاج المعرفي.

تجنيس الكفاءات وتساؤلات ملحة:

طرح أ. عبدالله بن كدسه مجموعة من التساؤلات المهمة حول موضوع تجنيس الكفاءات ويرى أن من المهم تناولها بالنقاش، يمكن تبسيطها في الانفوجرافيك التالي:

وأكد: د. زياد الدريس على أهمية تجنيس الكوادر المميزة في مجال الدراسات الإنسانية، وأضاف في هذا الصدد: نخطئ حين نظن بأن نهضة الأمم قامت أو تقوم على أكتاف ذوي التخصصات العلمية (التطبيقية) بالدرجة الأولى. رغم أني جئت أصلًا من مجال العلوم وخريج علوم إلا أنني أعي بأن تنظيم البنية الاجتماعية وإدارة مؤسسات الدولة يأتي أولًا وممهداً للنجاحات العلمية والتقنية التي تأتي لاحقاً، وقد كانت هناك مقولة شائعة لأحد مفكري أمريكا أن أمريكا نهضت بفضل الفكر الإداري الذي صنع لها خارطة الطريق نحو التفوق فيما سوى ذلك من الحقول.... مثال آخر أقدم لكن أقرب هو الحضارة العربية / الإسلامية في عواصمها الثلاث: بغداد وقرطبة وسمرقند، فالنهضة قامت بالأساس على بناء أرضية صلبة من الفكر الإنساني، من خلال تجنيس الفكر اليوناني عبر ترجمته وتكييفه بما يناسب البيئة العربية الإسلامية... من المهم أن يلتفت مشروع اللائحة إلى أهمية استقطاب وتجنيس المبرّزين في مجال الدراسات الإنسانية والتخطيط الإداري بالتزامن مع استقطاب الكفاءات العلمية.

التأسيس قبل التجنيس:

لخص د. فايز الشهري مضمون مداخلته في عنوان: التأسيس قبل التجنيس؛ حيث تساءل هل التجنيس هو هدف وطني بذاته لتعزيز الجانب العلمي والبحثي وتطوير الإبداعات يندرج ضمن خطة شاملة بحيث يكون الاستقطاب للمبدعين والمميزين جانباً من احتياجات الخطة. أم أن التجنيس فقط لزيادة رقم الباحثين والمبدعين عددياً من دون أثر ملموس على مجمل العطاء الوطني الذي يمكن قياسه... تم تجنيس العديد من الكفاءات في العقود الماضية ونصفها لم نعد نسمع عنها وقسم منهم اتجه للتجارة والاستثمار ونسي ونسينا معه لماذا تأهل للجنسية.... إذَنْ من المهم التأسيس لما نريد من هذه الكفاءات ومن ثم التجنيس فنحن إن استقطبنا هؤلاء من دون محاضن علمية تقودها رؤية شاملة فسنضيع هذه المواهب.

واتفق أ. مطشر المرشد مع ما طرحه د. فايز، حيث يرى ضرورة أن تكون لدينا خطط وأهداف واضحه للاستفادة من الخبرات المستقطبة، مثلًا قطر وضعت أهدافاً وخططاً بأن تتفوق في عدة مجالات ضمن النشاط الرياضي ... وتحركت على محورين الأول استقطاب المدربين والخبرات، والثاني استقطاب الرياضيين أنفسهم.

وعقب م. حسام بحيري، بقوله: من الصعب أن نكون ضد تجنيس أناس لهم كفاءات علمية وإبداعية ويشعرون بالانتماء لنا ويريدون أن يكونوا جزءاً من حياتنا وحضارتنا وأعتقد أننا أيضاً يجب أن نمنح أو نعرض الجنسية لأناس نشعر أنهم ذوو كفاءة ولهم إضافة إيجابية في بناء الوطن وتعليم وتقوية وتحصين المواطنين ويدينون بالولاء لهذا الوطن فما المانع؟ الفائدة ستعم البلاد ومواطنيها كلما احتضنا أناساً من بقاع العالم وجعلناهم يشعرون أنهم في أوطانهم ويعيشون بأمان وسلام وحقوقهم مكفولة ومرحب بهم ومع الوقت سيشعرون أن حياتهم هنا أفضل من حياتهم في بلادهم الأصلية بغض النظر عن مغرياتها. أهم شيء في هذا الموضوع هو التقبل من قبل مواطنينا لأهمية هذه الطبقة من الناس في رسم مسار مستقبل بلادنا للأفضل والأقوى وهذه مهمة التعليم والإعلام.

وقال د. خالد الرديعان: لا ننسى كذلك أن من يتم تجنيسهم من أصحاب الكفاءات ليسوا بأعداد كبيرة بحيث يخلقون مشكلة سكانية.. نحن نتحدث عن أعداد صغيرة ونخبة يمكن الاستفادة منها.

وأشار اللواء د. سعد الشهراني في مداخلته إلى أنه بداية يعتقد أن مفهوم اللائحة غير مناسب لأن المفهوم القانوني يتطلب صياغات ذات دلالات نظامية وتفسيرات لكل مادة في النظام .. الأفضل أن تعرض فكرة تجنيس الكفاءات كمقترح لتحديث أو بالأصح لتعديل وتوسيع بعض مواد النظام أو إصدار نظام جديد لاستيعاب الفكرة وربما لحل القضايا ذات العلاقة مثل قضية البدون.

إن المشكلة أعمق وأوسع وأكثر حدة من أن نظن أن تجنيس الكفاءات سيحدث أثراً ولو بسيطاً من غير خطة إستراتيجيـة وطنية شاملة GRAND STRATEGY لانتهاز الفرصة ربما الأخيرة للنهوض ببلدنا ووضعه على مسار التقدم الحقيقي وليكن التجنيس جزءاً منها أما أن نجنس في فراغ إستراتيجي فيعني مجرد زيادة في أرقام المؤهلين من غير أثر يذكر.

وقال أ. أسامة نقلي: المجتمع لديه فوبيا من موضوع التجنيس، حتى لو أسلم بيل جيتس وجنسته .. رغم أن الحضارات بنيت عبر استقطابها للعلماء والمفكرين من كل جنس وعرق ولون، والأهم من ذلك أن تعاليم ديننا لا تفرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى .. ومع ذلك يظل المجتمع متحفظاً.

وأيدت د. طلحة فدعق ما طرحه د. الرديعان حول الفئات التي لا ينطبق عليها موضوع الشهادات من التجار ورجال الأعمال ممن دعموا ويدعموا اقتصاد الوطن، وقالت د. طلحة في هذا الإطار: بعد حرب الخليج الأولي خسرنا عدداً كبيراً حولوا استثماراتهم لدول الخليج والإمارات تحديداً - هناك الأجيال المتعلمة والمثقفة والعصامية أيضاً من الجيل الثاني والثالث ممن ولد وعاش على أرض السعودية ولا يشعر بانتماء لغيرها ..أيضاً كما ذكر البعض الأسر السعودية التي يمثل أحد أقطابها (زوج أو زوجة) جنسية أخرى ... هؤلاء لابد أن تشملهم لائحة التجنيس بل ويعاد النظر في اللوائح القديمة المنافية للعدالة الاجتماعية خصوصاً في تعاملها مع السعودي والسعودية (المقترن بجنسية أخرى) بطريقه تلعب فيها التفرقة الجندرية دوراً كبيراً...ومن ثم فإن موضوع تجنيس الكفاءات مهم لكن كما ذكر البعض كيف نقيسها وممن نختارها؟

وبالنسبة للتساؤل حول البيئة في السعودية وهل هي جاذبة للعلماء والمخترعين؟ .. للأسف لا ... لا على المستوى المادي ولا المؤسساتي ولا التنظيمي المتعلق باللوائح والأنظمة ... لكن هذا لا يعني أن الجنسية السعودية لا تمتلك إغراءات .. على الأقل إغراء الانتماء لأرض الحرمين الشريفين ... وإن كنا نحن السعوديين قد تعودنا على ذلك لكن غيرنا مستعد للتضحية بأي شيء ليكون قريباً من المقدسات الإسلامية ... هذا إغراء كبير لكنه لا يطعم خبزاً كما يقال في ظل غياب أساسيات أخرى.

بالنسبة للعلماء والباحثين والمفكرين هدف الاستقطاب (التجنيسي) إن صح القول تأتي الحريات وضمانها في المقدمة : الحرية الفكرية والعلمية والدعم المادي والمؤسساتي إضافة إلى نوعية الحياة وسلاستها وتحررها من التعقيدات المرهقة .. وهناك نقطة مهمة يمكن إضافتها وهي أن مشروع التجنيس في النهاية يجب أن يكون هدفه إيجاد مواطن سعودي ... وليس مواطن مجنس ...فالجنسية هي هوية يجب أن يستشعر الفرد قيمتها أما إن كانت ستبقي قضية مواطن أصلي ومواطن تقليد فهذه قضية ستُفشل العملية برمتها ... ويبدو أن ذلك فعلًا يحتاج استراتيجية كالتي أشار إليها اللواء د. سعد الشهراني.

اللغة العربية والتجنيس:

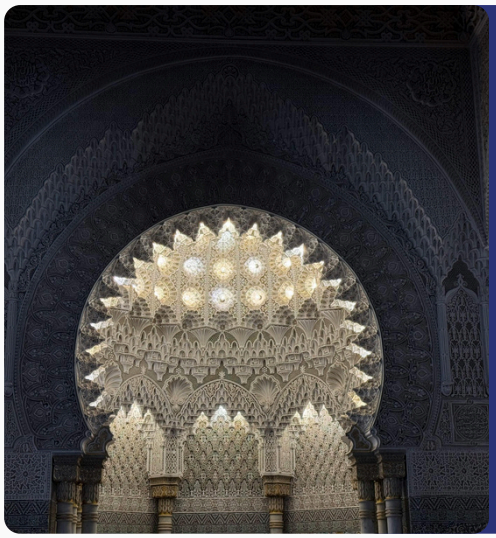

قالت د. منى أبو سليمان: ربما يكون مناسباً إضافة تعلم اللغة العربية والتاريخ كجزء مهم من عملية التجنيس. لكن د. خالد الرديعان أبدى عدم موافقته بخصوص أن تكون اللغة شرطاً لمنح الجنسية حيث يرى ضرورة أن يكون المجنس مسلماً أو مسلمة فهذا معيار مهم حتى لا نقع في مأزق وجود أقلية من دين غير الإسلام مما ينفي عن المملكة أهم خاصية تميزها عن دول العالم ويكفي ما عندنا من مذاهب.. أما عائق اللغة فيمكن تجاوزه بتعلم اللغة وإجادتها مع مرور الوقت.

وأيدت د. طلحة فدعق ذلك بقولها: اللغة العربية فعلًا من السهل اكتسابها ليتنا فعلًا نستقطب ونجنس الأكفاء المسلمين من لغات أخرى .. أتصور أن هذا سيحدث تغييراً جذرياً في المجتمع ....، المجتمع الاسلامي في عصوره الأولى وعصر الفتوحات ضم أعراقاً ولغات عديدة شكلت هوية الأمة الإسلامية ... هو نموذج للتأمل فقط.

وذكر د. خالد الرديعان بخصوص ما أشارت اليه د. طلحة عن الأمة الاسلامية في العصور القديمة وأنها صهرت الأعراق والإثنيات، أن عدداً كبيراً من علماء المسلمين كالفارابي وابن سينا والإمام الغزالي لم يكونوا عرباً بل إن بعضهم تعلم العربية لاحقاً كونها لغة القرآن ومن ثَم فاللغة لا تعد عائقاً في التجنيس.

وذهب د. مساعد المحيا إلى أن موضوع التجنيس لا ينفك عن كونه ذا علاقة بالجانب الأمني أكثر من البعد المعرفي أو العلمي أو المهاري .. إذ إن الذين يمكن أن يتم تجنيسهم من العلماء والباحثين لا أحد منهم تمثل بيئة المملكة الجغرافية والمناخية والسياسية والثقافية بيئة جاذبة له حيث لا تتفق مع تربيته الاجتماعية والسياسية ... لا شيء لدينا بالنسبة لهؤلاء يعد جاذباً إلا أولئك الذين يحملون رؤية تربوية تجاه مستقبل أبنائهم ويتطلعون أن يجدوا فرصة العيش في المملكة بما تتسم به من محافظة... ولذا رأينا عدداً من الأطباء والعلماء يتطلعون للجنسية السعودية حباً في جو المحافظة وحرصاً على مستقبل أبنائهم ... هؤلاء من الواضح أن عملية التجنيس تصبح ذات تبادل نفعي بينهم وبين الدولة ... مثل هؤلاء هم من ينبغي أن نسعى لتجنيسهم بعد التأكد من مناسبة ذلك سياسياً وأمنياً وفكرياً .

إن موضوع التجنيس لا يتسق وطبيعة الاحتياجات الفعلية للدولة في ضوء تغيرات وسائل الاتصال والتواصل .. وأن البديل هو استثمار هذه الطاقات في عقود وظيفية مع الدولة أو مع شركات لمجموعة من السنوات ... فهذا هو الأجدى والأفضل وحتى لا نجد أنفسنا نسهم في صناعة تغيير ديموغرافي في مناطق جغرافية معينة ... أظن أن فكرة التجنيس لا تحقق الولاء للدولة ولا للمجتمع وكثيراً ما يكون الذي يتم تجنيسه غصة في حلق المؤسسة السياسية نتيجة عيشه السنوات الطويلة في بيئة سياسية تتيح له التعبير عن كثير من حقوقه السياسية... إن تجربة قطر مع التجنيس في الرياضة تجعلنا نتحفظ كثيراً على الغاية من التجنيس ..أشخاص لا علاقة لهم بالولاء السياسي أو الاجتماعي وإنما هم أشبه بالموظفين الذين تم استدعاؤهم ليلعبوا مباراة في كرة القدم... نحن نحتاج أكثر أن نستوعب أبناءنا وكفاءاتنا وطاقتنا، كثيرون يحملون تخصصات نادرة وقدرات مميزة وهم مهمشون لا أحد يفيد منهم أو يستوعبهم في برامج وخطط إدارية وإنمائية ... صحيح أنه لا تناقض بين هذا واستثمار المجنسين وتوظيفهم في خطط الدولة وبرامجها ... لكن إذا كانت البيئة غير مستوعبة لأبنائها وغير مستثمرة لكثير من الكفاءات والطاقات حتى غدا كثير من السعوديين مرحباً بهم في عدد من الدول في العالم وفي دول الخليج ... فإن ذلك يعني أننا سنشتري منتجاً خارجياً في الوقت الذي نتخلى فيه عن بعض منتجاتنا ذات الجودة والكفاءة.

وقال د. إبراهيم البعيز: تعليقاً على موضوع الجنسية للعلماء أود أن أشير إلى أن أمريكا هي من أنشط الدول في هذا المجال، وقد تسبب ذلك في بعض من الإشكالات مع عدد من الدول (خاصة الهند) لأنها تستقطب طلابها المتميزين وتعطيهم الجنسية أو الإقامة الدائمة القضية كانت تعرف بهجرة العقول Brain Drain وبسبب الضغوط بدأت أمريكا في إصدار فئتين من التأشيرات للطلاب الأجانبF1 وJ1 وهذه الأخيرة لا يسمح للطالب بالبقاء بعد تخرجه ولا يوافق على طلبه للهجرة إلا بعد ما لا يقل عن 5 سنوات من عودته لبلاده ... تجدر الإشارة إلى أن ما يصل إلى 65% من العلماء والباحثين في الهندسة في أمريكا مولودون خارج أمريكا!!

وقالت أ. ليلى الشهراني في مداخلتها: عندما تتأمل هجرة العقول العربية والإسلامية للدول الغربية يعتصر قلبك الألم، وتتمنى أننا لو استثمرنا في العلم والإنسان قبل كل شيء فهو النفط الحقيقي الذي لا ينضب وهو الثروة لكل بلد ينشد التحضر والتقدم في كافة المجالات، البيئات العربية خاصة والإسلامية بيئات طاردة للكفاءات العلمية، ولعل هذا السبب الرئيس لتخلفنا عن الركب، منح الجنسية لمن يستحقها هو بمثابة استثمار في العقول وتوطينها والاستفادة منها ... غازي القصيبي رحمه الله يقول : (أما المتخصصون الذين قضوا أطيب سنوات عمرهم في الدأب والدراسة فمآلهم أعمال روتينية أو هجرة إلى بلد تقدّرهم حق قدرهم وتستفيد منهم) . إن كان ولا بد من هذه الهجرة فتوطينها في بلداننا أفضل من وضع الحواجز والحدود أمامهم، خصوصاً التخصصات العلمية النادرة وما تحتاجه البلد من خبرات .

وركز د. خالد بن دهيش على المادة التاسعة في نظام لائحة منح الجنسية ونصها: تمنح الجنسية بموجب ضوابط تضمنتها اللائحة، أما المادة 29 تمنح الجنسية وفق ما يراه رئيس مجلس الوزراء (حتى لو لم تنطبق عليه الشروط) . حيث يرى أن أهم من يمنح الجنسية هم أبناء وبنات من أمهم سعودية . أما أصحاب المؤهلات العلمية والخبرات ولهم إنتاج أو براءة اختراع علمي مميز مع توصية قوية من رؤسائهم تتضمن ولاءهم للوطن مدة إقامتهم السابقة (10) أعوام وبقية الشروط المقترحة.

يصعب مناقشة موضوع شائك وحساس جداً مثل التجنيس، فمن وجهة نظر المعنيين بالتعليم والبحث العلمي يهمهم معالجة هذه الجزئية، ولكن هل البلد في حاجة إلى هذه الفئة فقط ؟ وهل الكفاءات العربية المراد استقطابهم بالكثرة والمواصفات التي تجعلنا نحرص على تجنيسهم ؟ لماذا لا نبحث في تطوير لوائحنا التي تدعم وتشجع على بناء الكفاءات العلمية السعودية وتهيئة البيئة المناسبة التي تشجعهم على البحث والاختراع في كافة المجالات ؟ هل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك عبد الله وبقية الجامعات وفرت تلك البيئة وهل توفرت الإمكانات المالية المناسبة ؟ أليست أنظمة التعاون والتبادل المعرفي بين الجامعات ومراكز الأبحاث كافية كبديل عن التجنيس (مع أهميته).

ويرى أ. عبدالله آل حامد أنه وفي ظل الوضع الراهن أصبح التجنيس ضرورة ملحة في عدد من التخصصات والمهن التي أثبت المواطن عدم قدرته على سد العجز فيها، وقال أ. عبدالله نصاً: فمثلًا على مستوى الرياضة رغم مهارة السعودي وعشقه لكرة القدم إلا أن تركيبة جسمه وقامته ونوعية ونمط تغذيته لا يمكن بها أن يقارع البنية الأوربية أو حتى الفارسية والتركية.. على المستوى العسكري من شاهد القوات السودانية ... أتحدث على مستوى البنية والتحمل ولا أقلل في شجاعة أبنائنا وعقيدتهم التي تمثل ركيزة الدفاع الحقيقية ولكن للأمانة كانت الصورة التي حملها الإعلام لطلائع القوات السودانية مخيفاً.. على مستوى حتى العلوم والهندسة ألم نكن نسلم للأشقاء العرب في مدارسنا بالترتيب الأول حتى العاشر أين ذهبوا هؤلاء العباقرة؟ أين هاجروا؟ أكان عيباً أن نقدم لهم جنسيتنا ونستفيد من عقولهم التي لم تكن تحلم إلا بمقعد في جامعاتنا.. مع الأسف طبيعة ونمط حياتنا لا يخلق مبدعاً وإذا وجد فلم تفلح كل مؤسساتنا وبرامجنا وإستراتيجياتنا لاحتضانه.. لا أمارس جلد الذات ولكن أعجبني رد الشيخ القرني حينما سأل عن التعدد في الزواج قال الله أكبر وهل سينجب أحدنا ابن حَنْبَل فيكاثر في الأبناء ويضيع عمره وهو يجاهدهم على الصلاة!! أخيراً أقول لمن ينتقدون سياسات التجنيس للأكفاء والمبدعين، إن من صنع الولايات المتحدة التي تتربع على قمة العالم هم المهاجرون! وأتذكر موقفاً حصل حيث أحضرنا كاميرا الاتصال المرئي المتميزة وكان سعرها يزيد عن 35 ألف كونها تنقل الاجتماع لأي شخص على مستوى العالم وكأنه حاضر بتقنيات رائعة ولكن للأسف أن إخواننا السعوديين في تقنية المعلومات خريجي هندسة الحاسب وعلوم الحاسب وبعضهم شهادتهم من أمريكا عجزوا عن التعامل مع هذه الكاميرا الثمينة وأخيراً حضر شاب فلسطيني، متعاقد ويعاني ألم الشتات والغربة وما زلنا - رغم أنه لا يعرف إلا هذا البلد وطنا - نكابر عليه بجنسيتها بل وعدنا لنحرمه من ميزة الإقامة الدائمة في بلد وقف عليها الملك فيصل ليتمنى الشهادة خير من أن يرى الأقصى يدنس، وأستطاع بحرفية أن ينهي الأزمة وبعقد لا يتجاوز 3 آلاف ريال.. وأخيرا كنّا عندما نسخر من نسب أحدهم وأنه دخيل على الأرض يرد علينا كبار السن بغضب: " ما أحد شطي منها" أي لم تنبت الأرض أحداً!!!

وعلق د. خالد الرديعان على ما طرحه أ. عبدالله آل حامد بقوله: أعتقد أن للفلسطينيين وضعاً خاصاً يمنع تجنيسهم وهذا القرار قديم واتخذته جامعة الدول العربية بهدف منع ذوبان الشعب الفلسطيني في الدول العربية وهو ما تريده إسرائيل. مع التسليم أن الفلسطينيين في العموم هم من الشعوب العربية المشهود لها بالتحصيل العلمي ومهارات العمل والإنجاز.. قصدت من ذلك أن تجنيس الفلسطينيين قد يكون مضراً للقضية الفلسطينية... الدول الأخرى بالطبع تجنسهم وأعدادهم في المهجر الامريكي وفي دول أوروبا كبير وغالباً يمتهن الفلسطينيون مهناً تتطلب تعليماً عالياً، مما جعل البعض منهم يتبوّؤون مواقع مرموقة خاصة في التعليم الجامعي. أذكر من هؤلاء على سبيل المثال هشام شرابي وسميح فرسون وإبراهيم أبو لغد وليلى أبو لغد وغيرهم كثيرون.

وأضاف د. مساعد المحيا: حتى الرياضة لن تجد فيها من سيقبل بالتجنيس إلا المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة.. هؤلاء لا يفيدونك وأكثرهم من يكون عمره كبيراً ... نعم لو وجد مثل عموري الذي أبدع مع الإمارات بعد أن درس وعاش في الرياض .. أو مثل لاعب الأهلي السوما الذي صرح قبل عدة أيام برغبته بالتجنيس.

ومن جانبها قالت أ. علياء البازعي: بخصوص موضوع التجنيس.. سأروي تجربتي الشخصية...درست في مدرسة أهلية بالرياض كان الصف فيه 5 سعوديات و15 من جنسيات عربية مختلفة.. صادقت مختلف الجنسيات.. وما زلنا نلتقي كل أسبوعين...منهم من أخذ الجنسية ومنهم من لم يأخذها....والواقع أن عندهم ولاء للبلد أكثر من ناس أصلهم سعودي...معظمهم أغنياء...صحيح من خيرات البلد...لكن أيضاً من جدهم وعملهم...كنا نسكن فلل كبيرة في الملز وعليشة وهم شقق في الخزان...الآن انقلب الوضع...و أتأسف كثيراً على بعض العقول الجميلة التي هاجرت بسبب عدم وجود أماكن لهم في الجامعات.

ويعتقد أ. أسامة نقلي أن موضوع التجنيس لا ينبغي أن يكون ميكافيلياً باقتصاره على استقطاب الكفاءات، بل ينبغي أن يكون إنسانياً أيضاً بحيث يراعي من ولد ونشأ وترعرع في الوطن ولا يعرف غيره، وكذلك بالنسبة للتزاوج من الخارج بغرض لم شمل الأسر .. وغيره من الحالات الإنسانية التي يحثنا عليها ديننا الحنيف.

وعلق أ. عبدالله الضويحي بأن ما تطرق إليه أ. أسامة نقلي خارج نطاق قضية الأسبوع ومشمول باللائحة الخاصة بالجنسية .. لكن ربما المقصود مراعاتها أو تخفيف الشروط عنها.

وذكر د. خالد بن دهيش أن موضوع التجنيس مهم جداً وتوسيع النقاش فيه يثري القضية ويكون تجنيس الكفاءات جزءاً من القضية، لأن هناك ما هو بنفس أهمية تجنيس أصحاب الكفاءات، حيث لوحظ أن اللائحة المقترحة تشمل من يتم استقطابهم ولا تشمل من يتم تبنيهم (ممن ظهر إبداعهم وموهبتهم خلال تعليمهم بالمملكة)، فالقضية مهمة وجديرة بالمناقشة لو وسع النقاش فيها من عدة جوانب وأهمها الجانب الإنساني (حيث سبق مناقشة تجنيس البدون الإنساني)، لذا يرى د. خالد بن دهيش أهمية توسعة النقاش ليشمل طرح الأفكار والمقترحات الإبداعية لقضية التجنيس ومناقشتها فالقضية جد مهمة.

الانتقائية التعجيزية بنظام التجنيس:

استهل أ. خالد الحارثي مداخلته حول موضوع: اللائحة التنظيمية لتجنيس الكفاءات العلمية العربية بالمملكة العربية السعودية، بالقول: أود تسجيل تحفظي على الانتقائية التعجيزية التي يصطبغ بها نظام التجنيس وتحفظي على الانجراف وراءها بالمطالبة بتجنيس الكفاءات أو العاهات... لدينا مشكلات كبرى ومعاناة إنسانية طال عليها الزمن دون مباشرة الحلول تتمثل في أزمة القبائل النازحة وأزمة الأريتيريين والأفارقة والبورما والأفغان والبنجلادشيين والسوريين الآن ولكن لا يزال الباب مفتوحاً على مصراعيه بسبب الزيادة المطردة للعمالة الأجنبية من دون ضوابط تحدد مدة البقاء وآليات المغادرة والترحيل الإجباري ..! .. الفصل بين هذه القضايا وقضايا سوق العمل والبطالة والتستر هو بمثابة "الباص المدرسي" المفتقد لمعايير الأمن والسلامة ويتم استخدامه لنقل العمالة أثناء بقاء التلاميذ في المدرسة وفي حالات أخرى يتوافق التوقيت ليجمع التلاميذ بالعمال في حمولة نقل واحدة غير آبهين باختلاط العمال بالتلاميذ ولا حالة الباص التشغيلية والمخاطر على حياة الركاب والخسائر في أسر العمال والتلاميذ.

إن المعرفة والابتكار الفردي ليس في حاجة إلى تجنيس أحد. الأكاديميون السعوديون يفوق عددهم عشرات الآلاف، ولدينا من المبتكرين المئات، لكن كل ذلك لم يصنع بيئة الابتكار أو بيئة المعرفة... فالمعرفة والابتكار بنية تحتية وبيئة محلية، أمريكا تجنس العلماء لزيادة التفوق العلمي بفضل البيئة المعرفية في أمريكا، ولا نظن أن منا أحد يعتقد أن أمريكا تجنس العلماء لتدخل إلى مرحلة الابتكار ومجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة... والتجنيس يكون أحد عناصر البناء المعرفي يبدأ بتصفية هذه القضايا من قبائل نازحة للتجنيس وحلول دائمة لأفراد من جنسيات مختلفة كلاجئين أو مجنسين لهم حقوق واعتبار في النظام والخدمات والرعاية الاجتماعية، ووضع آليات صارمة للاستقدام وحد فاصل لمدة البقاء المتصلة حتى لا تتكرر المآسي.

وتساءل أ. سعود الغربي: ما أوجه الاختلاف والاتفاق بين نظام التجنيس في الدول الغربية ولدينا؟ ولماذا لا يستفاد من هذه الآليات والتجارب؟ وهل هدف التجنيس هو المبدع نفسه أم يمتد إلى أسرته وأبنائه؟

وتساءل د. علي الحكمي كذلك: هل ما زال بلدنا جاذباً للكفاءات والمواهب ذات المستوى العالي؟ ... لنأخذ الهند كمثال... الكفاءة الهندية الآن مطلوبة في جميع أنحاء العالم المتقدم علمياً وتقنياً وخاصة أمريكا، فلماذا تأتي هنا؟ ... لم نعد جاذبين، لا من ناحية المزايا المادية، ولا من توفير حياة مريحة كالدول المتقدمة... يجب أن نعترف بهذا الواقع.

المشاركون

- د. إبراهيم البعيز
السفير أ. أسامة نقلي
د. الجازي الشبيكي
م. حسام بحيري
د. حسين الحكمي
د. حمد الماجد
د. حميد المزروع
د. خالد الرديعان
أ. خالد الوابل
د. خالد بن دهيش
أ. خالد الحارثي
د. زياد الدريس
م. سالم المري
د. سامية العمودي
اللواء د. سعد الشهراني
أ. سعيد الزهراني
أ. سمير الزهراني
د. طلحة فدعق
د. عائشة حجازي
أ.د. عبدالرحمن العناد
د. عبدالرحمن الهدلق
د. عبدالسلام الوايل
أ. عبدالله آل حامد
- د. عبداللطيف العوين
د. عبدالله الحمود
أ. عبدالله الضويحي
أ. عبدالله بن كدسه
د. علي الحكمي
أ. علي عبدالله بن علي
أ. فاطمة الشريف
د. فايز الشهري
أ. فايزة الحربي
د. فاطمة القرني
د. فهد الحارثي
أ. كوثر الأربش
أ. ليلى الشهراني
د. محمد السلمي
د. مساعد المحيا
د. مسفر السلولي
أ. مسفر الموسى
أ. مطشر المرشد
د. منصور المطيري
د. منى أبو سليمان
د. ناهد طاهر
د.م. نصر الصحاف
أ. هادي العلياني
أ. يحيي الأمير
أ. يوسف الكويليت

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com